أهمية استثمار الغاز الطبيعي في الاقتصاد العراقي وأثره في سوق العمل للمدة(2005-2015)

المدرس. ناجي ساري فارس
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة

المستخلص :

يعد الغاز الطبيعي من المصادر المهمة للطاقة الحرارية والميكانيكية والكهربائية في قطاعات الصناعة والنقل والكهرباء . وبما أن الغاز يمثل اهم مصادر الطاقة البديلة للنفط اذ يسهم بنحو ربع الطاقة المستهلكة في العالم, نتيجة المميزات التي يتميز بها الغاز الطبيعي فأنه الوقود الانظف والاقل اصدارا للانبعاثات مقارنة مع غيره من انواع الوقود الاحفوري, مما يتصدر ان يكون من اكثر البدائل التي سوف تحل محل النفط الخام. إن نجاح العراق في استثمار الغاز خلال السنوات القريبة الماضية, إذ جعل الشركات المستثمرة تستغل استثمار هدر الغاز المتصاعد على شكل عيون نارية تخرج من الابارة النفطية إلى غاز قابل للاستعمال في مختلف المجالات ومنها تصدير الغاز الطبيعي إلى الخارج . وقد احتل العراق المرتبة الثانية عشرة من حيث احتياطي الغاز الطبيعي في العالم, إذ يبلغ الاحتياطي المثبت حوالي 127 ترليون قدم مكعب مع وجود احتياطي ممكن ومحتمل يصل الى 275 ترليون قدم مكعب. وفي المرحلة الحالية والتي تزداد فيها معدلات إنتاج النفط في العراق, وعلى الرغم من هذه الثروة الهائلة, فإن ظاهرة البطالة تشكل المشكلة الرئيسة في المجتمع العراقي, وتعد هذه الظاهرة من أخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي. إذ أن الجامعات العراقية تدفع بألاف الخريجين في مختلف الاختصاصات إلى سوق العمل, ولكن دون جدوى, وهذا يعني إن هناك زيادة في عرض العمل وخاصة عند العمالة الماهرة وقلة الطلب على العمل وهذه خاصية سوق العمل العراقي . وعليه فإن استغلال الثروة النفطية وبالخصوص في مجال استغلال استثمار الغاز سيوفر فرص عمل للعديد من العاطلين عن العمل والذين يستطيعون العمل ولكن لا يحصلون عليه. ومن خلال ذلك فلابد من زيادة فرص استثمار الغاز الطبيعي من أجل استغلال هذه الثروة في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة في العراق .

The importance of natural gas investment in the Iraqi economy and its impact on the labor market for the period (2015-2005)

Lecture. Naji Sari Fares

Center for Basra and Arab Gulf Studies

University of Basra

Abstract :

Natural gas is an important source of thermal, mechanical and electrical energy in the industrial, transport and electricity sectors. As gas represents the most important source of alternative energy for oil, contributing about a quarter of the energy consumed in the world, as a result of the advantages of natural gas, it is the cleaner and less emission fuels compared to other fossil fuels, which leads to be one of the most alternatives that will replace Crude Oil . The success of Iraq in the investment of gas during the recent years, making investment companies exploit the exploitation of the waste gas rising in the form of fireballs graduated from the oil bar to gas for use in various fields, including the export of natural gas to the outside. Iraq is the 12th largest natural gas reserves in the world, with proven reserves of around 127 trillion cubic feet with a possible reserve of 275 trillion cubic feet. In the current stage , which is increasing rates of oil production in Iraq, despite this huge wealth, the phenomenon of unemployment is the main problem in Iraqi society, and this phenomenon is one of the most serious problems facing the Iraqi economy . As Iraqi universities pay thousands of graduates in various disciplines to the labor market, but to no avail, and this means that there is an increase in the supply of work , especially in skilled labor and low demand for work and this characteristic of the Iraqi labor market. Therefore , the exploitation of oil wealth, especially in the field of exploitation of gas investment will provide employment opportunities for many of the unemployed and those who can work but not get it . In this way, it is necessary to increase the opportunities for natural gas investment in order to exploit this wealth in the development of the various economic sectors in Iraq .

المقدمة :

لقد حظي الغاز الطبيعي بأهمية كبيرة في مختلف دول العالم، كأحد المصادر المهمة للطاقة, وذلك لتعدد استخداماته في مختلف النشاطات الاقتصادية ومنها الصناعات البتروكيمياوية والكهرباء, وقطاع النقل وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل والذين هم في سن العمل. وبما أن الغاز يمثل اهم مصادر الطاقة البديلة للنفط اذ يسهم بنحو ربع الطاقة المستهلكة في العالم, نتيجة المميزات التي يتميز بها الغاز الطبيعي فأنه الوقود الانظف والاقل اصدارا للانبعاثات مقارنة مع غيره من انواع الوقود الاحفوري, مما يتصدر ان يكون من اكثر البدائل التي سوف تحل محل النفط الخام. ونشير في هذه المقدمة إلى أن استثمار الغاز الطبيعي, سوف يقلل من الآثار البيئية السلبية, أي التقليل من التلوث البيئي الذي تطلقه شعلات الغاز المشتعلة دائما, لذلك فإن أغلب المشاعل النارية للغاز الطبيعي تنتشر شمال وشرق وغرب البصرة في العراق وبالقرب من حقول انتاج النفط من باطن الارض, والتي تبقى مشتعلة طالما بقيت البئر منتجة وهي نتيجة لحرق الغاز المصاحب للنفط دون استغلاله, مما يتسبب بخسائر فادحة . لذلك فإن أهمية استثمار الغاز الطبيعي في العراق سينعكس إيجابا على الاقتصاد العراقي, إذ إن استثمار هذا الغاز وتصديره سوف يوفر عملة اجنبية مضافة من تصدير النفط، فضلا عن انعكاساته على النواحي الاجتماعية والبيئية, إذ سيسهم في انتعاش الاقتصاد العراقي من خلال تحريك عجلة الاقتصاد في مختلف القطاعات الاقتصادية مما يؤدي إلى تشغيل أعداد كبيرة من العاطلين في مختلف القطاعات ومنها القطاع الزراعي والصناعي, إذا استغلت الاموال المستحصلة من زيادة تصدير الغاز الطبيعي في تنمية القطاعات الاقتصادية, مما يؤدي تحريك سوق العمل إلى التقليل من البطالة والفقر, وكذلك فإن استثمار الغاز الطبيعي سوف يؤدي إلى تنويع وزيادة قيمة الصادرات, ويزيد من التراكم الرأسمالي للاقتصاد العراقي.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال معرفة أهمية استثمار الغاز الطبيعي في تنمية سوق العمل العراقي, والتقليل من ظاهرة البطالة في العراق, وماهي الاهداف المستقبلية من استثمار الغاز الطبيعي واستغلاله في تنمية القطاعات الاقتصادية, إذ يعد الغاز الطبيعي واستثماره الممول الرئيس الثاني بعد النفط لتطوير سوق العمل العراقي, من أجل الوصول إلى أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

مشكلة البحث

تنبع المشكلة من اعتماد العراق على عوائد الصادرات النفطية لتمويل الموازنة, العامة وزيادة في عرض العمل وقلة في الطلب على العمل, مما يؤدي إلى زيادة ظاهرة البطالة, وتدهور سوق العمل العراقي, وعليه فلابد من البحث عن بدائل لتنويع الايرادات للتقليل من حدة البطالة من خلال الحلول الناجحة في استغلال أهمية استثمار الغاز الطبيعي عن زيادة الصادرات للغاز مع النفط الذي يعتمد عليه العراق عن طريق الايرادات المتحصلة من تصدير النفط لتمويل النفقات العامة للدولة العراقية .

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على أهمية استثمار الغاز الطبيعي, ومدى أسهامه في تنويع مصادر الايرادات وعن مدى اسهام هذا القطاع في انتعاش سوق العمل, وماهي الاثار المستقبلية لهذا الاستثمار في تنمية سوق العمل, وماهي آثاره الايجابية في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها إن استثمار الغاز الطبيعي سوف يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل, مما يزيد من العوائد النفطية, وزيادة فرص العمل, والتقليل من الغاز المحترق من الابار النفطية في المستقبل القريب والذي بدوره سوف يقلل من التلوث البيئي. وهذا ما يجعل الحكومة تهتم بأنواع الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق من أجل تنمية سوق العمل العراقي .

خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى المباحث التالية : - المبحث الاول : - استثمار الغاز الطبيعي في العراق (الواقع, والأهمية)
المبحث الثاني :- واقع سوق العمل في العراق خلال المدة (2005 – 2015) .
المبحث الثالث :- أهمية استثمار الغازالطبيعي في تشغيل الايدي العاملة في العراق للمدة(2005 – 2015)
الاستنتاجات, والتوصيات, والمصادر

المبحث الاول

استثمار الغاز الطبيعي في العراق (الواقع ، والأهمية)

نظراً لامتلاك العراق ثروة هائلة في مجال الغاز الطبيعي المصاحب, وبسبب محدودية الاهتمام في هذا الجانب وبقائه محدوداً , فإن الانتاج منه لا يتناسب مع متطلباته في عملية التنمية المحلية وزيادة الطلب العالمي عليه , ولهذا جاء هذا المحور للتعرف على واقع الاحتياطي منه وإمكانات الانتاج .

1 – الاحتياطي من الغاز الطبيعي :- نمت احتياطات الغاز الطبيعي في العراق , نمواً كبيراً بلغت نسبة الزيادة منها خلال المدة (1979 – 1983) ما نسبته (63%), ويبلغ الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في العراق ما يقارب نحو (3170) مليار قدم مكعب, محتلاً في ذلك المرتبة الخامسة عربياً أي بنسبة (6 %) من الاحتياطي العربي, وما نسبته (3,4 %) من احتياطي الدول الاعضاء في الأوبك, وشهد الاحتياطي استقراراً في تقديره منذ عام 2001 موزعاً على 630 مليار متر مكعب من الغاز الحر , و 300 مليار متر مكعب في القبب الغازية التي تغطي طبقة من النفط في بعض الحقول النفطية و 2240 مليار متر مكعب من الغاز المصاحب الذي شكل ما نسبته (83 %) من الاحتياطي العراقي . فيما يشكل الغاز الحر ما نسبته (17 %), أما جغرافياً فتوزع الاحتياطيات في المنطقة الجنوبية بنسبة (60 %) من الغاز المصاحب وفي المنطقة الشمالية والوسطى ما نسبته (40 %) . وفيما يأتي المناطق التي تحتوي على حقول الغاز الحر :-

أ – منطقة شرق وشمال العراق وتشمل حقول (كورمور , جمبمال , الخشم الاحمر حربية بيكل, والمنصورية) .

ب – المنطقة الجنوبية وتشمل حقول (الصبة) .

ج – المنطقة الغربية غرب الحدود السورية .

وتحتوي تلك المناطق على ما يقارب (200) مليار متر مكعب كاحتياطي ثابت من الغاز الطبيعي , ومن الجدير بالذكر , إن حجم الاحتياطي يعد من المؤشرات والمعايير الاساسية لاستخدام وتنظيم الموارد الاقتصادية, لاسيما الموارد التي يحتاج استثمارها إلى مبالغ طائلة, كما تعد محفزاً لاستغلال الموارد بصورة اقتصادية (الخيكاني , بويش , 2017 : 110-111).

والجدول (1) تزايد حجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي في العراق ، فبعد ان كان نحو(3170) مليار متر مكعب اي بحدود (3,2) تريليون متر للمدة (1990 -2002)، ازداد ليصل الى ما مقدار (3694) مليار متر مكعب عام 2015 ، وبمتوسط قدره نحو (3275) مليار متر مكعب للمدة (2003 -2015) وهذا ما يضع العراق بالمرتبة الثالثة عشرة في العالم. ويكون ما يقرب نحو ثلاثة ارباع الاحتياطيات الغازية المؤكد من الغاز المصاحب الموجود في حقول فوق العملاقة وهي :- (الرميلة، غرب القرنة، مجنون، نهر عمر، والزبير). وفي هذا الحجم من الاحتياطي الغازي يأتي العراق في المرتبة الرابعة بعد كل من فنزويلا والسعودية وايران . (بويش , 2017 : – 80 79) . وعليه فإن الجدول (1) يوضح إن احتياطي الغاز الطبيعي تتركز في حقول البصرة نتيجة ارتفاع انتاج النفط من هذه الحقول.

جدول (1)

إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي للمدة (2005 - 2015)

السنة	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	النمو السنوي احتياطي الغاز الطبيعي %
2005	3170	1
2006	3170	1
2007	3170	1
2008	3170	1
2009	3170	1
2010	3170	1
2011	3158	99,6
2012	3694	116,9
2013	2980	80,6
2014	3694	123,9
2015	3694	1

المصدر : - بويش , خالد قاسم(2017) , استثمار الغاز الطبيعي في العراق الواقع والافاق المستقبلية , رسالة ماجستير, جامعة القادسية , العراق , ص 79 .

ويبين بويش (2017) إن بسبب ارتفاع احتياطي الغاز الطبيعي في عام 2012 ثم الى (3694) مليار متر مكعب عام 2015 يعود بالأساس إلى زيادة الاستكشافات والتوسع في الرقع الاستكشافية بما أدى إلى دخول ومساهمة الشركات العالمية في ذلك . وفي هذا الصدد, فقد عملت شركة غاز البصرة ومنذ تأسيسها على مستوى الانتاج ومعالجة الغاز الطبيعي لإيصاله إلى ملايين المنازل وبمعدل (150) ألف اسطوانة يومياً ,وتأهيل منظومات المكثفات الغازية ليصل الانتاج إلى عشر آلاف متر مكعب, ويعد تصدير الكازولين الطبيعي حدثاً مهماً ولأول مرة في تاريخ العراق .

2 - انتاج الغاز الطبيعي في العراق :- ان الغاز الطبيعي، ينتج من منطقتين رئيستين هما المنطقة الشمالية والجنوبية، وفيما يخص المنطقة الجنوبية منها، ومنها مشروع غاز الجنوب الذي يكمن في معاملة الغاز الطبيعي المصاحب للنفط الخام المستخرج من حقول شركة نفط الجنوب (الرميلة الجنوبية والشمالية) لانتاج المشتقات الغازية وبانواعها الثلاثة وهي كل من :- (وارتان , 2013 : 25)

1- الغاز السائل الذي يضخ عبر الشبكة الوطنية للغاز الى شركة تعبئة الغاز في بغداد لملىء الاسطوانات .

2 - الغاز الجاف الذي يتم ضخه عبر الشبكة الوطنية عبر انبوب (24) عقدة الى شركة خطوط الانابيب والتي تقوم بتوزيعه الى وزارة الكهرباء ووزارة الصناعة .

3- الكازولين الى شركة توزيع المنتجات النفطية او يتم خلطه مع البنزين المستورد من مرفا خور الزبير إذ يضاف اليه رابع اثيلات الرصاص معامل الفرقعة والاحتراق ليصبح بنزيناً محسناً . وبالنسبة الى مستويات انتاج المشتقات الغازية الثلاث , وكما هو في الجدول (2) لانتاج الغاز الطبيعي في العراق ومن ضمنها حقول البصرة :

جدول (2)

إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في العراق للمدة (2003 – 2015)

السنة	الانتاج (مليون متر مكعب)	الاستهلاك (مليون متر مكعب)	المحروق (مليون متر مكعب)	نسبة الاستثمار %	نسبة الكمية المحروقة
متوسط المدة 2010-2003	14515	7864	6651	% 54	% 46
2011	18692	8991	9701	%48	%52
2012	20496	8520	11976	%42	%58
2013	21386	8954	12432	%42	%58
2014	21853	8982	12871	%41	%59
2015	23458	8852	14606	%38	%62

المصدر :- الغالبي, كريم سالم حسين(2018) , استثمار الغاز الطبيعي في العراق , ضرورة تنموية , مركز البيان للدراسات والتخطيط , العراق, ص 10 .

بدأ إنتاج الغاز الطبيعي في العراق مع إنتاج النفط الخام عام 1927 الذي كان يحرق من قبل الشركات الاحتكارية بحجة عدم إمكانية استغلاله، وعدم توافر التكنولوجيا اللازمة لذلك, وبعد تعديل أسعار النفط في بداية السبعينات وسيطرة الحكومة على الموارد النفطية بدأ الاهتمام باستخدام الغاز. ويبين الجدول (2) حجم الإنتاج

الفعلي من الغاز الطبيعي والاستهلاك للمدة(2003-2015)، فقد بلغ متوسط حجم الإنتاج (14515)مليون م ^{3} ، خصص للاستهلاك(7864) مليون م^3 أي ما نسبته (54%) يستثمر من الغاز المنتج وما تبقى يحرق في الهواء .ثم تزايدت الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي , نتيجة التوسع في الاستكشافات وزيادة الكميات المنتجة من النفط الخام حتى بلغ (23458) مليون م ^{3} عام 2015 . وقد خصص من إنتاج الغاز الطبيعي للاستهلاك (8852) مليون م ^{3} , وكانت نسبة استثمار الغاز الطبيعي المنتج بين (38 %– 54%) بين المدة (2003-2015) , وبالمقابل بلغت نسبة الكمية المحروقة من الغاز الطبيعي حوالي (62 %) عام 2015 , وهي نسبة مرتفعة نسبياً، ويأتي العراق في المرتبة(57) عالمياً من ناحية الانتاج . أما تراجع نسبة استثمار الغاز الطبيعي إلى (38 %) فذلك يعود إلى زيادة الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي المصاحب في عام 2015 وعدم معالجته , ويقع العراق من ضمن ثالث أعلى (2) دولة في العالم من حيث معدلات حرق الغاز.(الغالبي , كريم سالم حسين, 2018 : 9 – 10)

3 –فوائد استثمار الغاز الطبيعي في الاقتصاد العراقي :- يحرق العراق يوميا كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، فضلا عن عدم الاستثمار الكامل في حقوله النفطية المتعددة، ولأن أغلب دول العالم اتجهت الى مورد اقتصادي بديل عن النفط ولا سيما مع تراجع أسعاره وتذبذب سوقه بشكل ملحوظ ، لذا صار من الواجب استغلال الكميات الهائلة من الغاز الطبيعي الذي يتميز بجودته وإمكانية دخوله في الصناعات المختلفة . إن الغاز الطبيعي لم يحظ بالاهتمام الكافي استثماريا من قبل الحكومة العراقية ، على الرغم من كونه الرافد الثاني للطاقة بعد النفط والذي بإمكانه أن يغطي جزءا كبيرا من موازنة الدولة، خاصة بعد تراجع أسعار النفط عالميا وتزايد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي الذي من المتوقع أن ينمو بمعدل سنوي يقارب (4,1 %) من الاستهلاك العالمي (محمد , فجر , الغاز الطبيعي شريان مهم للاقتصاد, اخبار العراق http // www. Iraqakhbar . com) .

لقد اثبت الغاز الطبيعي قدرته العالية في احتلال مكانة متقدمة بين مصادر الطاقة وله منافسة قوية في تلبية متطلبات الدول الصناعية في ايجاد مصدر نظيف للطاقة . وقد شكلت تجارة الغاز الطبيعي مكانة مهمة بين مصادر الطاقة الاخرى, إذ بسبب الخصائص التي يتمتع بها ارتفع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي الذي كان يتم نقله بصورة تقليدية عن طريق خطوط الأنابيب إلا إن تطور تكنولوجيا صناعة الغاز الطبيعي أدى إلى إمكان تسييله ليتم نقله إلى الاسواق البعيدة. وبذلك يلاحظ تضاعف الطلب العالمي على الغاز الطبيعي , بهدف خفض الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية مثل النفط والفحم (عبد الرضا , عبد العالي, 2015: 71-79) .

وقد بدأت دراسة استثمار الغاز الطبيعي المصاحب في أوائل الخمسينات , الا انها لم تنفذ حتى بداية السبعينات ومن أهم فوائد استثمار الغاز الطبيعي بأنواعه للاقتصاد العراقي خاصة في القطاع الصناعي ومن أنواع هذه الصناعات هي :-

1 - صناعة الاسمدة : - تعد الاسمدة الكيمياوية إحدى العلاجات المناسبة للتلغب على مشكلة نقص الغذاء لدورها الكبير في زيادة الانتاج الزراعي , وخاص الاسمدة النيتروجينية. وقد أنشىء أول مصنع للأسمدة في العراق خلال خطة التنمية للمدة (1965 -1970) في محافظة البصرة, وبطاقة انتاجية تبلغ (66) الف طن \ سنة من

سماد الامونيا, وقد أنشئت ثلاثة مواقع لانتاج الاسمدة عام 1979 ومنها (معمل ابو افلوس, معمل خور الزبير , واليوريا , وكبريتات الامونيا) وتعتمد هذه المعامل على الغاز الطبيعي كمادة خام لإنتاج الامونيا .

2 - الصناعة البتروكيمياوية :- نظراً لتوافر الغاز المصاحب والذي يعد أحد مقومات هذه الصناعة تم التخطيط والتنفيذ لبناء صناعة بتروكيمياوية متكاملة في العراق . وكان الاستهلاك التصميمي لمجمع البتروكيمياويات في البصرة, الذي يعد من المجمعات الكبرى في المنطقة مستخدماً في ذلك الغاز الطبيعي كمادة أولية ب(811) مليون متر مكعب \ سنة, ويستهلك كوقود لقيام تلك الصناعات .وتوجد اغنى الحقول النفطية في (جنوب الرميلة) , مما يسهل من نقل وتوزيع الغاز المنتج , فضلاً عن قرب هذه الصناعات من الموانىء التصدير الواقعة على الخليج العربي, ويعد استثمار الغاز في الصناعات البتروكيمياوية من أهم استثمارات الغاز الطبيعي , لما له من اثار اقتصادية كبيرة تنعكس على مجمل الاقتصاد الوطني, وتحتل عوائد هذه الصناعات المرتبة الاولى بين الاستثمارات المختلفة للغاز . ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال, إن ما ينتجه العراق للمساهمة في تلك الصناعة لا يشكل نسبة اكثر من (2,9%) لتلبية متطلبات الصناعات البتروكيمياوية, على الرغم من ان صناعة البتروكيمياويات من افضل الطرق لاستغلال الغاز الطبيعي الفائض .

3 - صناعة الحديد والصلب : - إن صناعة الحديد والصلب من الصناعات التي تؤدي دوراً في تنشيط الصناعات الاخرى , التي تدعم الاقتصاد الوطني العراقي . كما ترتبط بروابط خلفية مع الغاز الطبيعي والتعدين والكهرباء, وتعد من الصناعات التي تعتمد كأساس في اقامة المشروعات الاستثمارية الصناعية, وتعتمد بالأساس في العراق على الغاز الطبيعي كمصدر للوقود (بويش , 2017 : 89- 90) .

4 - تتنوع المحطات الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية في العراق ومنها تعتمد على الغاز الطبيعي مثل المحطات الغازية . وإن ما ينتج من الغاز بمقدار (2400)مليون قدم مكعب ينتج بما يكافىء انتاج (5000) ميكا واط من الطاقة الكهربائية . وعلى الرغم من وجود الاحتياطيات الكبيرة من الغاز الطبيعي في العراق , إلا أن صناعة الغاز ظلت متأخرة مقارنة ببلدان أخرى كما هو الحال في قطر والسعودية, وايران, إذ شهدت المدة (2011-2015) صرف مبالغ طائلة في استيراد المشتقات النفطية الغازية, وضياع أموال ضخمة بسبب حرق كميات هائلة من الغاز المصاحب, وكان لضعف الاهتمام من قبل مؤسسات البلد بالثروة الوطنية الغازية وقلة التخصيصات الاستثمارية لتطوير قطاع الغاز جعل من تقدم الصناعات الغازية محدوداً. والجدول (3) يوضح توقعات احتياجات الطاقة الكهربائية من الغاز الطبيعي في العراق .

5 - الصناعات النفطية : - يسهم الغاز في تكوين وتأهيل الصناعات النفطية في المراحل الاولى منها , وقد استثمر الغاز الطبيعي في اواخر الخمسينات للاستفادة منه في صناعة التصفية . إذ أنشئت مصافٍ عديدة كمؤشر لتطور الصناعة النفطية منها (مصفى القيارة , البصرة , السماوة , بيجي , وصلاح الدين) , وتعتمد على الغاز كوقود , وكانت نسبة مساهمة الغاز الطبيعي في اجمالي طاقات التصفية في العراق نحو (43 %) عام 1990, إذ استهلكت هذه المصافي ما يقارب نحو (916,5) مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي الجاف و(15789) مليون متر مكعب من غاز النفط المسال (بويش : 90 – 92) .

جدول (3)

توقعات احتياجات الطاقة الكهربائية وما يكافئها من الغازي في العراق

المدة	الاحتياجات من الطاقة الكهربائية	الانتاج الكلي المخطط للغاز الطبيعي
2020 - 2015	25000 ميكا واط	6000 مليون قدم مكعب \ يوم
2030 - 2020	40000 ميكا واط	8000 مليون قدم مكعب \ يوم

المصدر :- بويش , خالد قاسم(2017) , استثمار الغاز الطبيعي في العراق الواقع والافاق المستقبلية , رسالة ماجستير , جامعة القادسية , العراق , ص 92 .

المبحث الثاني

واقع سوق العمل في العراق خلال المدة (2005 – 2015)

إن فرص الاستثمار الموجودة في العراق تختلف من حيث النوع والحجم والقطاع والغرض والهيكل . وسيجد المستثمرون المجال مفتوحا لإنشاء او تشغيل او تطوير المشروعات التي يرغبون فيها والتي ستلبي احتياجات سكان العراق المتنوعة والمتزايدة. إن موقع العراق في مركز طرق التجارة العالمية يمنحه ميزة مهمة ممزوجة بتنوع فريد في الموارد الطبيعية التي تساعد على توفير مستوى لائق للحياة، هذه الميزة تخلق العديد من الفرص للمستثمرين والمجهزين والناقلين والمطورين والمنتجين والمصنعين والممولين، الذين سيجدون العديد من الوسائل التي ستساعدهم على بناء علاقات وإقامة مشروعات جديدة وتطوير أسواق وروابط عمل مفيدة بشكل متبادل . ويتسم العراق بوجود مقومات داعمة لعملية استقطاب رؤوس الاموال والاستثمارات الى الداخل وذلك تبعاً لتوافر الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والموارد البشرية والاراضي بمختلف استخداماتها فضلاً عن كبر حجم السوق العراقي والموقع الجغرافي مما يتيح فرصاً للانتاج والتصدير والاستيراد . وكل ما تقدم يتمثل بوجود عناصر جذب متنوعة تعكس تعدد وتنوع الفرص الاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية . وقدر عدد سكان العراق بنحو (38,8) مليون نسمة(حسب مؤشرات الجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط لعام2017) , وبمعدل نمو سكاني (3 ٪) سنوياً وطبقاً لذلك فأن العراق يعد سوقاً واعداً وكبيراً وداعماً للاستثمار يعزز من ذلك الارتفاع الملحوظ في متوسط نصيب الفرد سنوياً من الدخل القومي والذي كان دافعاً لزيادة الطلب على مختلف السلع والبضائع والخدمات وبذلك ستنمو وتتنوع تركيبة وتوجهات النشاط الاستثماري في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع النفط والغاز الطبيعي في العراق(دليل المستثمر في العراق , 2017 : 1 – 14) .

إن قوة العمل هي العنصر الأساسي لخلق المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في رقي مستوى المعيشة للفرد والمجتمع وهي الوسيلة لتحقيق التنمية وهدفها . واهم مصدر لهذه القوة هي السكان . إذ تتناسب نسبة السكان النشيطين تناسباً طردياً مع معدل نمو السكان فكلما زاد معدل نمو السكان كلما ارتفعت نسبة السكان النشيطين اقتصادياً ، ولهذا يعد العراق من المجتمعات التي ترتفع فيه نسبة السكان النشيطين اقتصادياً وذلك لارتفاع معدلات النمو السكاني السنوي (الشمري , مي حمودي عبدالله , 2013 : 141) .

إن دور تنمية قدرات القوى العاملة في تحقيق المطامح الاجتماعية والاقتصادية في العراق ، في إطار نهج النظم من أجل تحسين نتائج التعليم , هو تنمية قدرات القوى العاملة يتحقق من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم أهداف السياسات الثلاثة التالية:- (البنك الدولي , 2013 : 14)

أ - تحديد الاتجاه الاستراتيجي لتنمية قدرات القوى العاملة .

ب - تعزيز نهج تنمية قدرات القوى العاملة المدفوع باعتبارات الطلب .

ج - ضمان التنسيق بين القيادات الرئيسة لتنمية قدرات القوى العاملة وأصحاب المصالح الرئيسين فيها .

ويوضح الجدول (4) الاتي عدد سكان العراق ونسبة الآمية ومعدل البطالة في العراق .

جدول (4)

يبين عدد سكان العراق ومعدل نموه ونسبة الآمية ونسبة الفقر ومعدل البطالة في العراق للمدة (2005-2015) (عدد السكان بالألاف)

السنوات	عدد السكان (1)	معدل نمو السكان (2)	نسبة الامية (3)	معدل الفقر (4)	معدل البطالة (5)
2005	27963	-	14,5	13,3	17,97
2006	28810	3,03	15,9	13,5	17,50
2008	31895	10,7	14,8	14,3	15,34
2009	31664	0,72-	15,5	15,4	15,21
2010	32490	2,60	19,5	16,5	15,11
2011	33338	2,61	17,6	17,2	15,17
2013	34258	2,75	20,5	18,9	11,9
2015	36643	6,96	28,8	30,0	11,3

المصدر:- فرج , سكنه جهيه(2017) , دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2005-2015) مجلة الاقتصاد الخليجي العدد (34) , جامعة البصرة , العراق , ص 102 .

يبين الجدول (4) المذكور أنفاً إن عدد سكان العراق في عام 2005 بلغ حوالي (27963) ألف نسمة ثم ارتفع ليصل إلى (23490) ألف نسمة وبمعدل نمو سنوي بلغ (2,60%) لعام 2010 ووصل إلى (36643) الف نسمة وبمعدل نمو سنوي بلغ (6,69 %)لعام 2015 وكانت نسبة الأمية(14,5 %) لعام 2005 ثم ارتفعت لتصل إلى (19,5%) لعام 2010 ثم ارتفعت(28,8%) لعام 2015, فيما بلغ معدل الفقر (13,3 %) لعام 2005 ثم وصل إلى(16,5%) لعام 2010 وارتفع في عام 2015 إلى (30,0 %) في حين كان معدل البطالة (17,97 %) لعام2005 وانخفض إلى(15,11 %) لعام 2010 بينما بلغ في عام 2015 ما مقداره (11,3 %), إذ يلاحظ زيادة نسبة الأمية ونسبة الفقر ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان لعدم وجود سياسة حقيقية للتنمية , كما أن الحكومة تحاول امتصاص البطالة بتشغيل أفراد اغلبهم غير منتجين غير أن ذلك لا يكفي للقضاء على البطالة

أيضا السياسة الاقتصادية تعتمد على توزيع الثروات فقط وهذا ما يقود إلى حصرها بيد أشخاص معينين يوزعونها في إطار المحسوبية والمنسوبية , فضلاً عن انتشار الفساد الذي استنزف الثروات العراقية (فرج , سكنه جهيه , 2017 : 101) .

وعليه فإن سوق العمل في العراق يتأثر بصورة مباشرة بمخرجات العملية التعليمية أي أن الخصائص النوعية لعرض العمل تتبدل بزيادة مخرجات التعليم بمراحله المختلفة , وانتقال هذه المخرجات إلى سوق العمل .وقد استخدم مؤشر معدل المشاركة بحسب المستوى التعليمي لبيان الحالة العلمية لقوة العمل في الأعمار 15سنة فأكثر . ويمكن معرفة واقع سوق العمل في العراق من خلال مقياس معدل البطالة الذي يعد المقياس الأكثر أنتشاراً, ويقصد بمعدل البطالة **هو النسبة المئوية للمتعطلين عن العمل إلى قوة العمل وإذا كان هذا المعدل صغيراً فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل وإذا كان كبيراً دل على أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم أستقرار , وإن فرص العمل الشاغرة تملأ بسهولة .** وتشير البيانات الواردة في الجدول (5) الاتي إلى أن معدل البطالة في العراق شهد أرتفاعاً ملحوظاً ولاسيما بداية المدة أي خلال سنة 2004 إذ شكلت نسبة (26 ,8 %) من مجموع السكان في العراق . وهذا يعني أن عدد العاطلين بلغ (7,3) ملايين عاطل سنة 2004, ويعود السبب ذلك إلى الأحداث التي شهدها العراق بعد سنة 2003 من دمار وتخريب للبينة التحتية, وتوقف عدد من المؤسسات الحكومية ,وحل الجيش العراقي والمؤسسات التابعة له وعودة المهاجرين, إلا انه بعد ذلك بدأت معدلات البطالة في الانخفاض تدريجياً حتى وصلت إلى(10,6 %) من مجموع السكان سنة 2014 أي أن عدد العاطلين بلغ خلالها نحو (3,8) ملايين عاطل ,ويعزا سبب هذا الانخفاض إلى تشغيل أعدد كبيرة في الأجهزة الأمنية, فضلاً عن أعمال إعادة الأعمار التي استوعبت عدداً من العاملين , وتشغيل أعداد كبيرة في المشروعات الخدمية . إن انخفاض معدل البطالة لا يعكس بالضرورة أداء أفضل لسوق العمل , وإنما يعود إلى أن هذه المعدل غير دقيق , لعدم وجود مسح شامل وحقيقي للعاطلين عن العمل جميعهم . فضلاً عن ذلك كان تخفيض هذا المعدل من خلال اعتماد سياسة التعيين في دوائر الدولة, على الرغم من عدم جود الحاجة الفعلية لهذه الوظائف , هذا من جانب ومن جانب آخرى, إن معدل البطالة ما يزال مرتفعاً مقارنة بالمستوى الطبيعي للبطالة البالغ (5,5%) (ناشور , الهام خزعل , 2017: 147)

جدول (5)

عدد العاطلين ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004 – 2014)

السنة	عدد العاطلين (مليون)	معدل البطالة (%)
2004	7,3	26,8
2005	5,0	17,9
2006	5,0	17,5
2008	4,9	15,3
2009	4,4	14,0
2010	3,9	12,0
2011	3,7	11,1
2012	4,1	11,9
2013	3,9	11,0
2014	3,8	10,6

المصدر : - ناشور , الهام خزعل(2017) , تقييم المؤشرات الاقتصادية لأداء سوق العمل في العراق, مجلة الاقتصادي الخليجي , العدد (33) , جامعة البصرة , العراق , ص 150 .

وتبين إن مؤشر معدل التشغيل يعكس مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة, ويقيس هذا المؤشر عدد الأفراد المشتغلين على إجمالي السكان ,وتشمل فئة المشتغلين أي شخص يعمل ولو لمدة ساعة واحدة في الأسبوع أو في اليوم كما تشمل الأشخاص الغائبين عن العمل بشكل مؤقت مثل المرضى . أما الجدول (6) فيوضح عدد العاملين ومعدل التشغيل في العراق للمدة (2004-2013) , إذ تشير البيانات الواردة في الجدول الاتي , إن عدد العاملين قد زاد حتى وصل إلى (8,4) ملايين عامل سنة 2013 بعد أن كان يبلغ (7,3) ملايين عامل سنة 2004 وعلى الرغم من الزيادة في عدد العاملين , إلا أن معدل التشغيل انخفض إلى (23,8%) سنة 2013 بعد أن كان يبلغ (27,0 %) سنة 2004 ,ويعود هذا الانخفاض إلى أن عدد السكان في العراق ينمو بمعدل اكبر من معدل نمو فرص العمل نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي والمشروعات الجديدة التي تستوعب قوة العمل المتاحة محدودة . يمكن تقييم أداء سوق العمل وفاعليته في العراق من خلال مؤشرات العرض والطلب في سوق العمل ,إذ اتضح من خلالها وجود نوع من الاختلال بين مؤشرات عرض العمل ومؤشرات الطلب عليه (ارتفاع معدل نمو عرض العمل أسرع من معدل نمو الطلب على العمل) وهذا الاختلال أدى إلى ظهور مشكلة تواجه سوق العمل وهي مشكلة البطالة إذ لم تقتصر البطالة على ارتفاع حجمها ومعدلاتها, إذ تشمل المتعلمين من الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة, وما ينطوي عليها من تبعات على الأمن والاستقرار الاجتماعي .

جدول (6)

عدد العاملين ومعدل التشغيل في العراق للمدة

(2004 – 2013)

السنة	عدد العاملين (مليون) *	معدل التشغيل (%)
2004	7,3	27,0
2005	7,6	27,1
2006	7,7	26,8
2007	9,9	33,4
2008	1,1	35,1
2009	1,2	38,8
2010	8,1	25,0
2011	8,3	24,8
2012	8,4	24,6
2013	8,4	23,8

المصدر : - ناشور , الهام خزعل(2017), تقييم المؤشرات الاقتصادية لأداء سوق العمل في العراق , مجلة الاقتصادي الخليجي , العدد (33) , جامعة البصرة , العراق , ص 151 .

وعليه فإن كل ما تقدم من واقع سوق العمل العراقي لا ينسجم ومخرجات التعليم من حيث عدد المشتغلين في القطاع العام وهذا يدل إن سوق العمل لا يتلاءم مع قلة الاستثمارات في مختلف القطاعات العراقية ومنها الاستثمار في قطاع النفط وخاصة استثمار الغاز الطبيعي الذي بدوره يزيد من الفجوة بين مخرجات سوق العمل العراقي وقلة الاستثمارات التي بدورها تزيد من البطالة والفقر . ولابد من زيادة استثمار الغاز المحترق نتيجة زيادة استخراج النفط الخام من باطن الارض , وهذا يوفر عملاً للعاطلين ويقلل من ظاهرة البطالة والفقر في العراق.

المبحث الثالث

اهمية استثمار الغازالطبيعي في تشغيل الايدي العاملة في العراق

للمدة(2005 – 2015)

الاستثمار يعرفه المشرع العراقي في المادة (1) الفقرة (ن) من قانون الاستثمار العراقي رقم (13) بأنه توظيف المال في اي نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد . أما الاستثمار النفطي فيقصد به الاسلوب او الطريقة التي يتم بموجبها استغلال الثروة النفطية في مكان وزمان معينين من قبل مجموعة من الشركات والمستثمرين سواء كانوا محليين أم أجانب (, رحيم حسوني , محمد , نغم عبد الحسين , 2017 :4) .

وانطلاقاً من مبدأ استغلال الغاز المصاحب الذي رأت فيه وزارة النفط وحسب تصريحاتها انه احد الأسس لبرامج الطاقة في العراق وتم في 2008\9\22 , توقيع اتفاقية (Head Of Agreement HOA) الاتفاقية الاولية بين وزارة النفط العراقية وشركة Shell لتطوير الغاز والكهرباء (التابعة لشركة شل الهولندية النفطية العملاقة Royal Dutch Shell) , وكان الهدف من قيام هذه الشركة ما يلي : (زيارة ,محمد,2017 : 20) : -

1 – الاستثمار الأمثل للغاز المصاحب والتوقف عن حرقه مستقبلاً .

2 – حصول العراق على التكنولوجيا المتقدمة الخاصة بهذه الصناعة.

3 - تزويد محطات الكهرباء الغازية بالغاز السائل .

4 – تصدير الغاز بعد سد حاجة الطلب المحلي .

ويرى (زيارة ,محمد,2017 : 20) إن البنود الاساسية للاتفاقية تتلخص بالآتي :-

أ– شركة مختلطة ذات مسؤولية محدودة مؤسسة طبقاً لقانون الشركات العراقي رقم (21) لعام 1997 .

ب – الشركاء المؤسسون, شركة غاز الجنوب بنسبة (51%) ,شركة (shell)بنسبة(44 %) ,وشركة (metsbuishe) ,بنسبة (5 %) .

ت – تدار شركة غاز البصرة تحت توجيه لجنة الادارة العليا بتمثيل من الشركاء كافة طبقاً لحصص الأسهم .

ث- تقوم شركة غاز الجنوب بتعيين رئيس لجنة الادارة العليا جميعاً طبقاً للقرارات المهمة للجنة الادارة العليا التي تستوجب موافقة شركة غاز الجنوب .

ج- تقوم شركة غاز الجنوب بنقل الأصول الثابتة الحالية والمستخدمة في معالجة الغاز الناتج عن الحقوق النفطية المخصصة للمشروع (الزبير,الرملية , غرب القرنة (1)) , الى شركة المشروع.

ح- يقوم كل من (shellmetsduishe) , بتقديم أستثمارات بقيمة مكافئة لتلك الأصول تستخدم في إعادة تأهيل وزيادة سعات تلك المنشآت .

خ _ الاستثمارات الاضافية اللازمة للمشروع بعد معادلة (shellmetsduishe) , لقيمة أصول غاز الجنوب يتم تقديمها من قبل جميع المساهمين وتستخدم في إضافة المزيد من المنشآت
والمعامل اللازمة لمعالجة الغاز الخام .

د – ويبين (زيارة ,محمد,2017 : 20 - 21) أن شركة غاز البصرة تقوم ايضا بانشاء مشروع بحري لاسالة الغاز الطبيعي(LNG) وذلك بموافقة اللجنة الادارية العليا .

ذ - مجموع الاستثمارات المتوقعة حوالي (17) مليار دولار امريكي .

ز – تدخل الاتفاقيات حيز التنفيذ بعد موافقة مجلس الوزراء العراقي عليها.

ر – فترة ما قبل البدء بالعمليات تصل إلى (15 شهراً) , التي سيتم خلالها الحصول على الموافقات والتصاريح وإعداد الاتفاقيات الفرعية .

س - تلتزم شركتا(Shell, Metsbaishe) بإنفاق (5,1) مليارات دولار امريكي خلال ثلاثة الأعوام الأولى من بدء العمليات عدا ظروف القوة القاهرة وبعض العوامل الخارجة عن تحكم الأطراف ولا تتم مطالبة غاز الجنوب بأية أستثمارات لحين الوصول لذلك المبلغ .

ش - يجب الا تقل استثمارات كل من شركة (Shell, Metsbaishe)الهادفة الى زيادة انتاج الغاز ومشتقاته للاستهلاك المحلي عن (90 %) من اجمالي مبلغ أل(5,1) مليارات دولار.

ص - يجب على المساهمين من القطاع الخاص بيع أسهمهم لشركة غاز الجنوب بعد (25) عاماً من بدء العمليات مالم توافق شركة غاز الجنوب على تمديد العقد .

ض- الافضلية ستعطى للشركات العراقية المؤهلة لإنشاء المشروع .

ط - شركة غاز الجنوب ستزود الغاز الخام من الحقول الثلاثة المخصصة (الزبير, الرميلة, غرب القرنة (1)) الى شركة غاز البصرة .

ظ- شركة غاز الجنوب ستقوم بشراء الغاز المعالج للسوق المحلي وستزوده لمحطات الطاقة الكهربائية او للاستعمالات المحلية الاخرى .

ع- يباع الغاز البترولي المسال لشركة غاز الجنوب للسوق المحلي, او للتصدير من خلال شركة (SOMO) .

غ- تصدير الغاز الطبيعي المسال (LNG) سيكون من خلال شركة (SOMO) ويتم التفاوض بشأن الاتفاقيات طويلة الاجل الصلة في حينه, لدعم تمويل مشروع بناء منشآت اسالة الغاز الطبيعي .

ويبين ((زيارة ,محمد,2017 : 23 – 24) إن مقارنة النتائج الناجمة عن استثمار مشروع الغاز المصاحب من قبل شركة غاز الجنوب التي كانت بديلاً من شركة غاز البصرة . إذ أن هذا المشروع وتشغيله بكوادر عراقية سبق وأن أثبتت كفاءتها في العمل بهذا المجمع قبل حرب الخليج , إلا أن وزارة النفط اختارت الاستمرار بحرق الغاز ولمدة ثلاثة أعوام إضافية متوجة محاولتها لوقف الحرق بالتعاقد مع شركة (Shell) ولو فرضنا أن وزارة النفط فضلت خيار إكمال العمل في المشروع بكوادر عراقية وبالاستعانة بشركة أجنبية متخصصة لإكمال عملية الترميم لوجدنا فارقاً في النتائج بين المشروعين من خلال الجدول (7) الذي يوضح الفرق بينهما .

جدول (7)

مقارنة بين النتائج المتحققة لفرضية تحقق مشروع شركة غاز الجنوب عن مشروع غاز البصرة

شركة غاز الجنوب	شركة غاز البصرة
تحقيق عائد إجتماعي يتولد من تصنيع الغاز, متمثلاً في خلق فرص العمل, ونقل للتكنولوجيا, ونشر المهارة بين الطبقة العاملة.	الغالب هو العمالة الاجنبية, وهذا يعني أنخفاض فرص العمل وتحجيم الاستفادة من التكنولوجيا والمهارة المكتسبة للعاملين .
تتمتع المنتجات العراقية بالميزة التنافسية نظراً لرخص المادة الاولية (الغاز الطبيعي), وهذا يشجع على التصدير .	فقدان المنتجات المعتمدة للغاز الطبيعي ميزتها النسبية في الاسواق بسبب ارتفاع سعرها وهذا قد يرجح كفة الاستيرادات حيث المنتج المنافس سيكون أرخص
لا تتحمل الميزانية العامة للدولة نفقات جراء دعم سعر الغاز المباع للاسواق المحلية.	تتحمل الميزانية نفقات جراء دعم سعر الغاز .
تتوافر القدرة على تنشيط قطاعات الاقتصاد المعتمدة على الغاز لرخص ثمنه, هذا مع القدرة على جذب المستثمر الاجنبي الباحث عن رخص المادة الاولية لتحقيق الجدوى الاقتصادية.	لايملك الغاز هنا القدرة على تنشيط قطاعات الاقتصاد حتى مع الدعم الحكومي ,وذلك لصعوبة الاستمرار بسياسة الدعم مع تقلب اسعار النفط, وهذا يفقد فرصة جذب المستثمر الاجنبي لارتفاع سعر المادة الاولية.
لا توجد أي عملية انتقال لان سعر بيع الغاز للاسواق المحلية هو السعر الحقيقي .	أنتقال الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة لسعر الغاز المحلي إلى خزائن الدول المستوردة التي ستفرض تعريفة على البضائع المساوية لمقدار الدعم , تفادياً للعقوبات المالية التي ستفرضها منظمة التجارة العالمية على المنتجات مدعومة الاسعار.
لا يوجد رفض وعقوبات, لعدم وجود الدعم.	تتعرض سياسة دعم الاسعار الى رفض منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والتي ينتج عنها فرض العقوبات .
سيكون الباب مفتوحاً لكل أنواع الفرص الاستثمارية في هذا المضمار, وتوافر أكثر من عرض وعطاء, وسيكون صاحب القرار العراقي له مطلق الحرية في اختيار افضلها دون قيد أو شرط .	ضياع فرص الاستثمار المستقبلية, وذلك لاحتكار الشركة لغاز منطقة الجنوب بالكامل , كون شركة غاز الجنوب ملزمة بتوفير مالايقل عن (56,6) مليون م^3/ي, وعليه سيتم تعويض النقص للكمية المجهزة من حقول غير الحقول المشمولة بالعقد والبالغ غازها المصاحب (25,6) مليون م ^{3}\ي هذا يعني أن النقص أكيد ومتوقع مع تذبذب الانتاج النفطي, هذا مع اشتراط ان لايعرقل تجهيز هذه الكمية اي صادرات مستقبلية

المصدر:- زيارة , رحيم حسوني , محمد , نغم عبد الحسين (2017) , استثمار الغاز الطبيعي محددات موضوعية , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد (9) , العدد (17) , العراق , ص23-24 .

لذلك فإننا نلاحظ إن زيادة الاستثمارات في شركة غاز الجنوب وغيرها من الشركات المنتجة في مختلف القطاعات الاقتصادية, تؤدي إلى زيادة عدد العاملين العراقيين, وهذا ما يعمل على تقليل البطالة والفقر , ويبدأ سوق العمل بالانتعاش من خلال تشغيل اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل, وخاصة ذوي الخبرات العلمية واصحاب الشهادات العليا في مجال هندسة النفط والغاز , وكذلك زيادة الصادرات من الغاز الطبيعي . مما يؤدي إلى تنويع في مصادر الدخل, وتبدأ حركة الاقتصاد العراقي بالانتعاش, مما يؤثر ايجاباً في بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى, التي سوف تزيد من الاستثمارات في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية والنقل

والمواصلات وقطاع التشييد, وقطاع السياحة, وهذا يؤدي إلى تطور الاقتصاد العراقي, عن طريق التخطيط الصحيح والتنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها النفط والغاز وسوق العمل من خلال زيادة الاستثمارات الاجنبية والمحلية, وخاصة في مجال الغاز الطبيعي الذي يخسر من خلاله العراق عن طريق حرق هذا الغاز مليارات الدولارات. ومن كل ما تقدم فإن اهمية الاستثمارات في قطاع النفط والغاز سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة , والتقليل من عرض العمل, وتنخفض نسبة البطالة في العراق .

وعليه فإن عدم قدرة الاقتصاد العراقي على توفير فرص عمل جديدة بالكم اللازم لاستيعاب العدد الضخم من العاطلين عن العمل والداخلين الجدد إلى سوق العمل تعد من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد بشكل عام، وهنا يحتاج إلى جهود حثيثة في ظل الطاقات الإنتاجية المعطلة في الدولة، وان الانعدام الأمني الذي يعد أهم العوائق أمام تهيئة المناخ الاستثماري الموأتي والجاذب للاستثمار المحلي والأجنبي، إذ إن خلق فرص العمل بمعدل مقبول سنويا لا يلائم الأعداد المتزايدة للقوى العاملة والتي بحاجة إلى زيادة الموارد المتاحة للاستثمار بمعدلات تفوق المعدلات التي سادت في العقود الماضية لكي يتمكن الاقتصاد من تحقيق معدل نمو قادر على توفير فرص عمل جديدة لسوق العمل لكي يستوعب هؤلاء الداخلين مع الموجودين من العاطلين المنتظرين الحصول على توظيف . لذا فأن معدل البطالة الفعلية في العراق يفوق بشكل كبير معدل النمو في الاقتصاد العراقي . إن قصور الرؤى السياسية والاقتصادية والديمغرافية والإدارية والاجتماعية والثقافية في كيفية إدارة الثروات المادية والبشرية الضخمة ومدى التبديد والهدر الذي حدث في هذه الثروات كما ان سياسة عسكرة المجتمع والحروب واستنزاف الموارد انعكس على تخلف الأداء الاقتصادي وتخلف قطاعاته الحيوية في المجالات كافة، فمثلما أرهق الترهل والبيرقراطية أجهزة القطاع العام فان الإهمال والتهميش قد أصاب القطاع الخاص أيضاً وجعله رأس مالٍ جامداً أو عاطلاً ومهاجراً (العكايش , صاحب نعمة , الجناحي , رائد جواد كاظم ,2016 : 54) .

لذلك فأن فرص العمل والتوظيف ترتبط بالنمو الاقتصادي ومستويات الاستثما, وطبيعته اقتصاد يعتمد اقل من (60 %) على النفط في خلق الناتج المحلي الإجمالي ، وأكثرمن (95 %) في توفير الايرادات العامة , تكون القطاعات الاقتصادية الأخرى ضعيفة وتعاني من نقص الاستثمار، فضلاً عن انخفاض مستوى التوظيف نتيجة ضعف النمو الناتج عن عدم كفاية الاستثمارات فيها، في ظل هيمنة العقلية الاستهلاكيةعلى الموازنات العامة، والتي باتت المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي في الدولة، وأصبح حجم التوظيف في القطاع العام هو من يوفر فرص العمل الكثيرة بالمقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي الموجبة والناجحة فقط في قطاع النفط الذي يستوعب جزءاً ضئيلاً من القوى العاملة (العكايش , الجناحي , 2016 : 60) .

الاستنتاجات والتوصيات

أ - الاستنتاجات

1 - يعد الغاز الطبيعي الرافد الثاني للطاقة بعد النفط والذي بإمكانه أن يغطي جزءا كبيراً من موازنة الدولة, بالمقابل لم يحظَ بالاهتمام الكافي استثمارياً في العراق .

2 - حجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي في العراق , وبمتوسط قدره نحو (3275) مليار متر مكعب للمدة (2003 -2015) وهذا ما يضع العراق بالمرتبة الثالثة عشرة في العالم .

3 – بدأ استثمار الغاز الطبيعي في العراق منذ مطلق الخمسينات من القرن الماضي وإلى الوقت الحاضر , ولكن دون المستوى المطلوب في استثمار الغاز الطبيعي , مما يؤدي إلى قلة التوظيف في هذا القطاع , والذي يعد من القطاعات كثيفة رأس المال .

4 - عدم الاستثمار الكامل في الحقول النفطية المتعددة , أدى إلى حرق كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في العراق يوميا ، فضلا عن خسائر مليارات الدولارات نتيجة عدم استغلال الغاز الطبيعي من خلال التقليل من حرق الغاز المصاحب في استخراج النفط الخام .

5 - يتسم العراق بوجود مقومات داعمة لعملية استقطاب رؤوس الاموال والاستثمارات الى الداخل وذلك تبعاً لتوافر الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والموارد البشرية والاراضي بمختلف استخداماتها, مما يؤدي إلى تنويع الاستثمارات من أجل التقليل من ظاهرة البطالة .

6 – عدم وجود تنسيق بين سوق العمل , واحتياجات القطاعات الاقتصادية ومنها النفط والغاز من الايدي العاملة , نتيجة عدم التفاوض مع المستثمرين من تشغيل الايدي العاملة المحلية في الشركات الاجنبية المستثمرة وخاصة في قطاع النفط والغاز.

ب – التوصيات

1 - ضرورة زيادة الاستثمارات في مجال الغاز المصاحب , لزيادة صادرات الغاز الطبيعي من أجل الحصول على العملات الاجنبية , وزيادة أنتاج الطاقة الكهربائية , لذلك فإن استثمار الغاز يؤدي دوراً مهماً في رفع معدلات التنمية الاقتصادية في العراق في المستقبل القريب .

2 - إن استمرار زيادة استخراج وتصدير النفط وأحتراق الغاز المصاحب في العراق , يؤثر سلباً في استنزاف ونضوب الموارد النفطية في المستقبل , مما يؤثر في الاجيال القادمة .

3 – لابد من زيادة الاستثمارات في قطاع النفط والغاز, من أجل تشغيل اعداد كبيرة من الايدي العاملة , المتعطلين عن العمل .

4 – الاهتمام بالواقع الاقتصادي العراقي , من خلال التنسيق والتفاوض مع الشركات الاجنبية والمحلية المستثمرة في مجال النفط والغاز, لكي يتمكن الاقتصاد من تحقيق معدل نمو قادر على توفير فرص عمل جديدة لسوق العمل .

5 – استغلال الغاز المحترق وتحويل هذا الغاز إلى مواد ذات فائدة تدر على الاقتصاد العراقي بالمنفعة المتبادلة من خلال زيادة الاستثمارات في قطاع النفط والغاز.

6 - تزويد محطات توليد الطاقة الكهربائية بالغاز الطبيعي , وكذلك توفير الوقود المنزلي , وتصدير الفائض من الغاز الطبيعي , والذي يوفر فرص عمل للعاطلين , وتوفير العملات الاجنبية من خلال التقليل من استيراد الغاز الطبيعي , وزيادة انتاج الغاز من اجل تنويع الصادرات , وتنويع مصادر الدخل .

المصادر

أولاً :- الكتب

1 - جمهورية العراق , دليل المستثمر في العراق (2017) , العراق , فرص واعدة للاستثمار , الهيئة الوطنية للاستثمار , العراق .

2– الغالبي , كريم سالم حسين (2018) , استثمار الغاز الطبيعي في العراق , ضرورة تنموية , مركز البيان للدراسات الاستراتيجية , العراق .

3- عبد الرضا , نبيل جعفر , عبد العالي , أمجد صباح (2015) , اقتصادات صناعة الغاز الطبيعي الغدير للطباعة والنشر , الطبعة الاولى , البصرة , العراق .

ثانياً :- المجلات العلمية والتقارير الرسمية

4– الخيكاني , نزار كاظم صباح , بويش , خالد قاسم (2017) , إمكانات استثمارات الغاز الطبيعي في العراق , دراسة استشرافية لآفاقه المستقبلية , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية , العدد (26) , جامعة واسط , العراق .

5 - الشمري , مي حمود عبد الله (2013) , واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام (2003) وسبل معالجتها , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد (37) , العراق.

6 - العكايش , صاحب نعمة , الجناحي , رائد جواد كاظم (2016) , التوظيف في العراق للفترة من (2003 – 2012) اشكاليات والتحديات , مجلة الغري , المجلد (14) , العدد(38) , جامعة الكوفة , العراق .

7 - زياره , رحيم حسون , محمد , نغم عبد الحسين (2017) , استثمار الغاز الطبيعي محددات موضوعية , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية الادارية , المجلد (9) , العدد(17) , العراق .

8- ناشور , الهام خزعل (2017) , تقييم المؤشرات الاقتصادية لأداء سوق العمل في العراق مجلة الاقتصاد الخليجي , العدد (33) , جامعة البصرة , العراق .

9- فرج , سكنة جيهه (2017) , دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2015) مجل الاقتصاد الخليجي , العدد (34) , جامعة البصرة , العراق .

10 - وارتان , سونيا ارزروني . (2013) . بحث عن انتاج الغاز الطبيعي في محافظة البصرة , جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي , العراق .

ثالثاً : - الرسائل الجامعية

11 – بويش , خالد قاسم (2017) , استثمار الغاز الطبيعي في العراق , الواقع والافاق المستقبلية , رسالة ماجستير , جامعة القادسية , العراق .

رابعاً :- الموقع الالكتروني

12 – البنك الدولي (2013) , تنمية قدرات القوى العاملة في العراق , التقرير الوطني لنهج النظم من أجل تحسين نتائج التعليم . http\\www.worldbank.org

13 - محمد , فجر , الغاز الطبيعي شريان مهم في جسد الاقتصاد , اخبار العراق . http // www. Iraqakhbar . com .